

## سياسات التعامل مع الأزمات والكوارث

قد تتعرض الدولة/ المؤسسة للأزمات والكوارث المختلفة التي تتنوع طبقاً لشدتها ونوعها وحجمها، كما تختلف طبقاً لتأثر قطاعات الدولة ومنظماتها بهذه الأزمات والكوارث. فالأزمة هي موقف مفاجئ يهدد الكيان بالانهيار، و يتطلب اتخاذ قرار سريع في ظل ضيق الوقت وقلة المعلومات، وهنا تظهر خصائص الأزمة الثلاث: المفاجأة، وضيق الوقت، وتهديد المصالح القيمة للدولة، بالإضافة إلى غموض المعلومات وتضاربها في أحيان كثيرة. أما الحدث الطارئ أو الكارثة فهي حادث كبير مفاجئ نتيجة تراكمات مختلفة بفعل الطبيعة أو بفعل الإنسان، وينتج عنها خسائر كبيرة في الأفراد والممتلكات و البيئة، مما يستدعي المواجهة السريعة والفعالة في وقت ضيق، لتقليل الآثار الضارة، ومواجهة الموقف واحتوائه.

### الإجراءات التي يجب اتخاذها خلال مراحل الأزمة / الحدث الطارئ / الكارثة:

تمرّ الأزمة أو الحدث الطارئ أو الكارثة بثلاث مراحل أساسية (قبل - أثناء - بعد) وفي كل مرحلة يتم اتخاذ إجراءات محددة كالتالي:

#### المرحلة الأولى: ما قبل الأزمة / الحدث الطارئ / الكارثة، ويتم فيها:

- التنبؤ/التوقع للأزمات /الكوارث المحتمل حدوثها في المدى القريب /المتوسط / البعيد.
- إعداد الخطط لدرء الأزمات ومواجهة الكوارث ورسم السيناريوهات المختلفة لذلك.
- اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع / تسكين الأزمة أو الكارثة الصناعية (التي من صنع الإنسان).
- الاستعداد للتعامل مع الأحداث مثل تدريب الأفراد وصيانة المعدات /بناء نظم إنذار مبكر.

#### المرحلة الثانية: أثناء الأزمة / الحدث الطارئ / الكارثة (المواجهة والاستجابة والاحتواء):

- تنفيذ الخطط المعدة، والسيناريوهات المخططة.
- تنفيذ أعمال المواجهة والإغاثة بأنواعها، وفقاً لنوعية الكارثة .
- القيام بأعمال خدمات الطوارئ العاجلة.
- تنفيذ عمليات الإخلاء عند الضرورة .
- الإبلاغ:

- تبلغ الحوادث إلى شرطة النجدة، أو إدارات وأقسام الدفاع المدني المختصة جغرافيا بالحدوث، وكذلك أقسام ومراكز الشرطة المختصة وعلى الفور تخطر مصلحة الدفاع المدني عن طريق إدارات وأقسام الدفاع المدني.

- يتم إبلاغ الحادث إلى الجهات أو الجهة المسؤولة للتحرك الفوري إلى موقع الحادث.

- يتم إخطار مدير الأمن بالمحافظة، ومنه إلى المحافظ.

- يتولى مدير الأمن إخطار وزارة الداخلية وفقا لأهمية وخطورة الحادث.

- يتولى المحافظ إخطار الوزير المختص، وربما رئاسة مجلس الوزراء مباشرة وفقا لطبيعة وأهمية الحادث.

- يتم إخطار رئاسة مجلس الوزراء، سواءً من وزير الداخلية أو الوزير المختص أو المحافظ.

#### ● التعامل مع إخطار عن حدث طارئ/ كارثة:

ينتقل مدير الأمن أو من ينوب عنه إلى مكان الحادث، وكذلك مسؤول الدفاع المدني، وذلك لتقدير الموقف وتحديد حجم الخدمات والمعونات والنجادات المطلوبة من الأجهزة المختلفة، سواء من داخل وزارة الداخلية أو الأجهزة المختلفة بالدولة. وعلى مدير الأمن أو من ينوب عنه اتخاذ إجراءات السيطرة على الحالة إلى أن تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل الحادث.

- يتم رفع حالة الاستعداد بغرفة عمليات الدفاع المدني الرئيسية والغرف الفرعية، حيث تكون محورا للاتصالات بين الجهات المعنية المختلفة لتذليل أى معوقات.

- يعتبر مدير مصلحة الدفاع المدني أو من ينوب عنه مسؤولا إشرافيا على فرق الدفاع المدني الموجودة بمكان الحادث والخدمات المعاونة لها فى عمليات التدخل من الجهات المختلفة.

- يعتبر مدير الأمن أو الضابط الأقدم رئيسا لمركز القيادة المحلى الذى يقام فى مكان الحادث، ويضم القيادات المسؤولة عن الأجهزة المشتركة فى مواجهة أخطار الحادث، وكذلك كل من يرى حضوره لدراسة ومناقشة موقف معين يرتبط بظروف الحادث، وتختص غرفة العمليات بإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لمواجهة الحادث.

- يقوم المحافظ فى حالة انتقاله لمكان الحادث أو الكارثة بالإشراف والتنسيق مع كافة الأجهزة المشاركة فى أعمال مواجهة الكارثة و تذليل الصعاب، و طلب المعاونات من المحافظات المجاورة و الجهات الأعلى إذا تطلب الأمر.

### المرحلة الثالثة: ما بعد الأزمة / الحدث الطارئ / الكارثة (مرحلة التوازن):

- التأهيل وإعادة البناء و العودة للحياة الطبيعية (مرحلة إعادة استئناف النشاط)، والحماية من أخطار المستقبل المحتملة.
- حصر الخسائر في الأفراد والمنشآت.
- تقييم عملية الإدارة والخروج بالدروس المستفادة.
- توثيق الكوارث السابقة، وإعداد توصيات بالدروس المستفادة، وذلك لتلافى الأخطاء والسلبيات مستقبلاً من أجل تحقيق إدارة أفضل.

ولكي يتيسر القيام بهذه السلسلة من الإجراءات لابد من وجود منظومة عمل ثابتة متخصصة في إدارة الأزمات والكوارث، وأن يتوفر لهذه المنظومة مقومات النجاح المختلفة من الأدوات التقنية والتدريب ونظم التحليل والتنفيذ، ويتوفر لها وسائل الاتصال والقيادة والسيطرة لتكون قادرة على تنسيق جهود أجهزة الدولة في مواجهة الأزمات والكوارث بأسلوب فعال من خلال:

- وضع إطار تشريعي وتنظيمي لمنظومة مواجهة الأزمات والكوارث على المستوى القومي.
- تحديد المسؤوليات والسلطات على المستويات المختلفة في إطار سلسلة من السيطرة للمنظومة.
- حصر وتصنيف وإعادة توزيع قدرات وإمكانيات المواجهة، ودرجة استعدادها، وأسلوب التعامل معها، ومحددات استخدامها، ومستويات التحكم والسيطرة عليها.
- تنظيم اختيار وتأهيل القوة البشرية العاملة في مجال مواجهة الأزمات والكوارث.
- الإشراف على مستوى كفاءة العناصر التنفيذية، وتنظيم أنشطتها التدريبية.
- تنظيم أنشطة التعاون الإقليمية والدولية في مواجهة الأزمات والكوارث.